في قلب النّهار ظلّ كثيف

"وقفةٌ مع أطروحات نايف بن نهار"

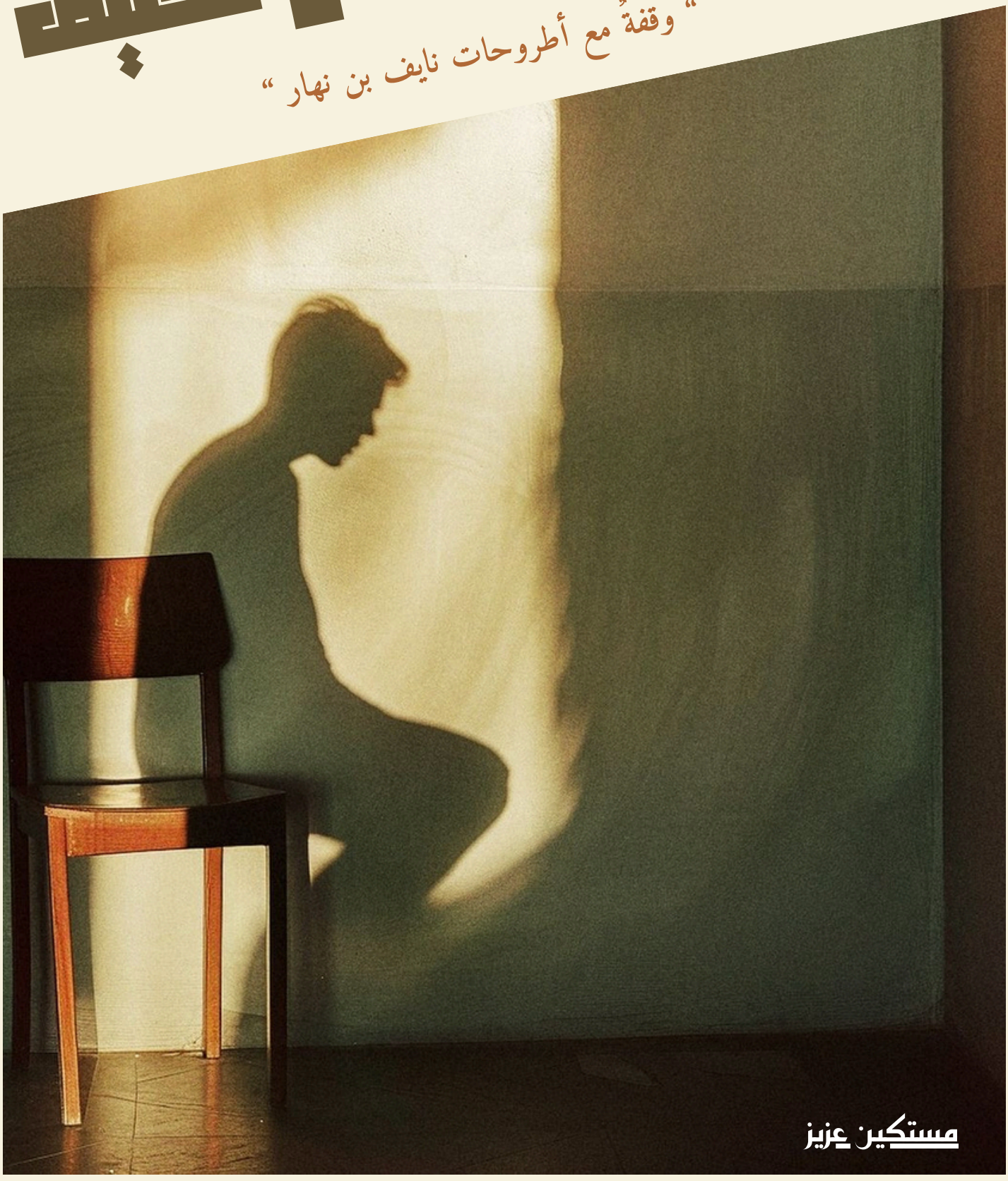

مستكين عزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

١- المقدمة

٢- الفصل الأول : [نقض فوضى أصول ابن نهار وبيان جهله بقدر الصحابة الأبرار.]

٣- الفصل الثاني : [خلطٌ وخبط!]

٤- الفصل الثالث : [كنسُ رجلِ القشّ.]

٥- الفصل الرابع : [تعتيم النّهار.]

٦- الخاتمة: [خَوفٌ على النهارِ من الغروب.]

المقدمة:

الحمد لله الذي نوّر القلوبَ بالعلم، ورفعَ أهل البيان على سائر الأمم، وجعل في كل قرنٍ بقايا من أهل الحق يدفعون عن الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.
وصلى الله على سيدنا محمد، الذي أُوتي جوامع الكلم، وأُرسل رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

في صحيح مسلم عن محمد بن سيرين قال: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم.

أما بعد:
بدأتُ بمتابعة الدكتور نايف بن نهارٍ في بعض أطروحاته الفكرية، فأُعجبتُ أول الأمر بقطوفٍ من منطقه، ولمعاتٍ من تعبيره، وحُسنِ عرضٍ لبعض المسائل التي تمسّ هموم العقل المسلم في هذا العصر؛ فوجدتُ لذلك وقعًا في النفس، وأريحيةً في السمع.
ثم ما لبثتُ أن لحظتُ عليه إطلاقاتٍ غريبةً، وتقريراتٍ لا تطّرد مع أصول العلم، فأخذتُ أتلطف لنفسي في تأويلها، وأتمسّك له بالعذر، وألتمس السياق.
لكن الإشكالات أخذت تتكاثر، والتقريرات أخذت تنكشف عن اختلالٍ في التصور، حتى وقفتُ على مزالق منهجية كبريات، تنمّ عن اضطراب في أصل البناء، لا في الفروع فقط، مما يستدعي البيان، ويُحرّك في القلب واجب النصح.
وما هذا الذي أكتبه إلا نصيحةُ محبٍّ مشفق، يهمه صفاء الخطاب الإسلامي، وصحة المنطلق، وسلامة التأصيل، دون بغيٍ ولا شماتة، بل حرصًا على أن يكون التجديد مأمونَ العاقبة، محكمَ الأصل، منضبطًا بالوحي، بعيدًا عن لوثة الإرجاف، أو تسيّب الفكر، أو ضبابية المصطلح.

نسأل المولى استصحاب قصد الإصلاح، والله المستعان، وعليه التكلان،
ولا حول ولا قوة إلا به.

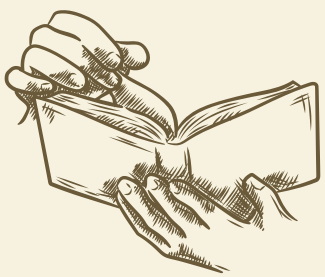

الفصل الأوّل:

[نقض فوضى أصول ابن نهار وبيان جهله بقدر الصحابة الأبرار.]

يقول الدكتور: في تفسير قوله ﷺ "خير القرون قرني": "تتمة الحديث تبيّن أنّ القضية قضية فقط أخلاقية، وأن القضية هنا قضية أخلاقية، وليس قضية علمية، ليس فيه دلالة على أنّ علمهم أفضل، أو عقلهم أفضل."

قلت: الكلام عما ثبت في الصحيحين من حديث عمران رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "خيرُ القرونِ قرْني, ثمّ الّذين يلونهم, ثمّ الّذين يلونهم, ثمّ يأتي قومٌ يشهدونَ ولا يُستشهدونَ, وينذُرونَ ولا يوفونَ, ويظهرُ فيهم السِّمن."

وصدور هذا الكلام ممّن يكثر التنبيه على أهمية العناية بأصول الفقه واللغة عجيب، وأخشى أن يكون هذا التحريص كلبس ثوبي زور كما سنبيّن بإذن الله.
فقد تواتر عند أهل السنة أن النبي ﷺ قرّر خيرية القرون الثلاثة الأولى، فكان ذلك نصًا مرفوعًا، متفقًا على صحته، مستفيضًا في دلالته، وقد أفاد الشيخ تقيّ الدين ابن تيمية رحمه الله أنّ فهم إطلاق الخيريّة في السلف الصالح من الحديث مذهب كلّ الطوائف المنتسبة إلى السّنة حيث قال: "وَمِنْ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ لِمَنْ تَدَبَّرَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ: أَنَّ خَيْرَ قُرُونِ هَذِهِ الْأُمَّةِ - فِي الْأَعْمَالِ وَالْأَقْوَالِ وَالِاعْتِقَادِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُلِّ فَضِيلَةٍ أَنَّ خَيْرَهَا -: الْقَرْنُ الْأَوَّلُ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ وَأَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنْ الْخَلَفِ فِي كُلِّ فَضِيلَةٍ: مِنْ عِلْمٍ وَعَمَلٍ وَإِيمَانٍ وَعَقْلٍ وَدِينٍ وَبَيَانٍ وَعِبَادَةٍ وَأَنَّهُمْ أَوْلَى بِالْبَيَانِ لِكُلِّ مُشْكِلٍ. هَذَا لَا يَدْفَعُهُ إلَّا مَنْ كَابَرَ الْمَعْلُومَ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ".

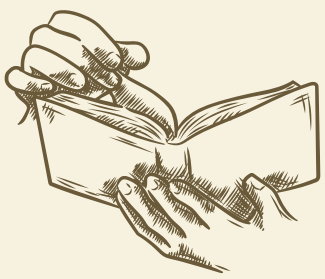

وروى رحمه الله الإجماع على كون عقول الصحابة والتابعين أكمل العقول فقال في الدرء: "وكل أحد يعلم أن عقول الصحابة والتابعين وتابعيهم أكمل عقول الناس." ولم يزل العلماء من سلف الأمة وخيار الخلف يستدلون به على تقديم من كان أقرب إلى عهد النبوة، وأضبط لعلومها، وأشد اتباعًا لسبيلها.

بل وقع هذا الكلام في جماعة من أساطين المتكلمين كأبي حامد الغزاليّ حيث قال: "واعلم تحقيقًا أن أعلمَ أهلِ الزّمانِ وأقربَهم إلى الحقّ أشبههم بالصحابةِ وأعرفُهم بطريق السلف، فمنهم أُخِذَ الدِّينُ، ولذلك قال عليٌّ: خيرُنا أتبعُنا لهذا الدِّينِ".

غير أنّ الدكتور قد التبس عليه النظر، فزعم أنّ التفضيل المبيّن في الحديث مقيّد، وأنّ تتمته فيها ما يُضعف إطلاق الحكم، أو يجعله خاصًّا بمن لم تظهر عليه صفات الذم التي وردت بعده. وهذا زعمٌ لا يقوم عليه لفظ، ولا يعضده مسلك أصولي، بل هو خروج عن جادة النظر، وإقحام لمعاني لم يدلّ عليها منطوق، ولا مفهوم، ولا سياق، ومخالفة لسبيل المؤمنين بنصّ إمام السّنة أحمد بن حنبل رحمه الله راويا ما لا تسع مخالفته من أصول السنة لمّا قال "أصول السنّة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم...".

فكان لا بدّ من تحرير محل النزاع، وبيان دلالة الحديث على وجهه، وردّ ما شغب به المتكلّمون عليه، تحقيقًا للحق، وصيانةً لمقام النصّ النبوي عن التأويل المتكلف.

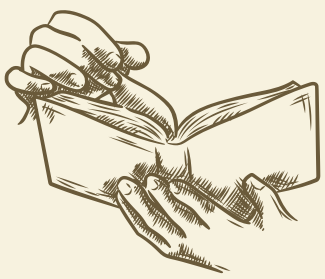

أمّا من جهة اللغة: فإن لفظ "ثم" من حيث الأصل من أدوات الترتيب، يُستعمل في العربية ليفيد تعاقب الوقائع مع تراخٍ في الزمن، لا لربط الأحكام بشرائطها، ولا لتقييد أوصافها.
فإذا قيل: "رأيت فلان، ثم جئتك"، فلا يُفهم منه أنّ الرؤية مشروطة بالمجيء، ولا أنّ الثاني قيد في رؤية الأول، بل هو بيان ترتيب الأزمان.

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "ثم يجيء قوم..." هو إخبارٌ عن تبدلٍ يحصل بعد زمن الخيرية، لا بيان شرطٍ في وقوعها، ولا تقييد فيه.
ومثال ذلك: قوله تعالى في سورة البلد: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾، فلا يفهم عربيّ من هذه الآية أنّ حصول الإيمان مقيّد بالإنفاق والعتق الوارد في الآيات السّابقة.

وأمّا من جهة أصولية: ذكر الزّركشيّ أنّ "ثمّ" عند الأصوليين لها استعمالات ثلاثة: في الزّمان، أو المرتبة، أو الترتيب في الأخبار، ولم يذكر التقييد، وهو خلاف المعهود من كلام العرب، وليس ما فهمه الخاصّة المستقرئون لنصوص الوحيين، فلم يجز تأويل الحديث على هذا النحو من وجه من الوجوه، ووجب إبقاء الإطلاق كما هو دون تقييد.
فإنّ قوله ﷺ "خير الناس قرني" جملة خبرية تامّة، والأصل في الحكم إذا ورد مطلقًا أن يُحمل على إطلاقه، ولا يُقيّد إلا بدليل صالح للتقييد يقتضيه، وهذه قاعدة أصوليّة متفق عليها عند علماء الشّريعة.

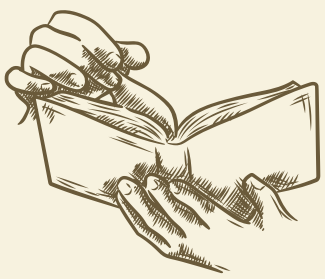

وذكر الخاص "الشهادة" بعد العام "الخيريّة" لا يدلّ على التقييد والتخصيص عند الأصوليين ولا عند العرب، إنما يفيد ذكر الخاص بعد العام الاهتمام والتنبيه. ومثال ذلك قوله تعالى : {وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ - قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ}، ولا يُفهم من هذه الآية أنّ علم الله مقيّد بسماع قول التي تجادله ﷺ، ولكن ورد ذكر هذا الخاص بعد العامّ للتنبيه إليه.

فبان بهذا أن دعوى تقييد الخيرية بالصفات المذكورة في بقية الحديث دعوى متهافتة، لا سند لها من لسان العرب، ولا وجه لها في أصول الأحكام، ولا تأصيل لها من مسالك أهل السنة والجماعة، بل هي من التكلفات التي لا يقول بها إلا من لم يُحسن الوقوف على مقامات النصوص، أو رام أن يُنزل المعنى على هواه قبل أن يعرض هواه على المعنى، وسيأتي بإذن الله بيان أدلّة الوحيين، وقواعد الأصول، المثبّتة لحجيّة فهم السّلف رضي الله عنهم، وأنّ علامة الحقّ اتباعهم في سائر مسائل الشريعة العلميّة والعمليّة.

وخير ما نبتدي تثبيت الحجّة به، ما استدلّ به الدكتور، وقد وقع في كلام شيخ الإسلام أنّه ليس لمبتدع دليل على بدعته إلا وفي نفس الدليل ما ينقض عليه بدعته. وقد تقدّم الحديث عن مدلول حديث "خير القرون قرني" المتّسق مع لسان العرب وأصول الفقهاء، وأزيد أنّنا لو أننا -تسليمًا جدليًا- قَبِلْنا بالفهم الفاسد من الدكتور، وسلّمنا جدلًا أنّ تتمة الحديث إنما جاءت بتقييد أخلاقي، لا علمي ولا ديني، لكان في ذلك أعظمُ حُجّةٍ على الدكتور، لا له.

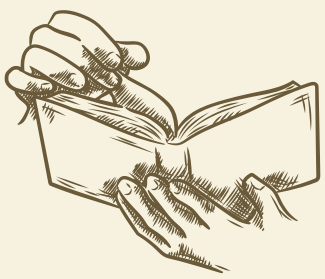

إذ لو قيل إنّ خيرية الصحابة والتابعين وتابعيهم إنما كانت لتمام أخلاقهم، وحُسن سجاياهم، فقد ثبت في الصحيح أن أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنُهم خلقًا، فالخُلق على هذا وجه هو ثمرة كمال الإيمان، لا مجرد التهذيب المجتمعي ولا العُرف المدني، فيكون من لازم هذا القول أن القرون المفضّلة هم أكمل الناس إيمانًا، وأتمهم اتّباعًا، وأقواهم على حمل الدين، وتحصيل الحق، وحسن الهدي، فيثبت من هذا الوجه نفس ما فرّ منه الدكتور، بل بأبلغ وجهٍ، وأصرح طريق.

وقد قال الله تعالى: {فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدَوا}، وفي هذا النص تأصيل محكمٌ على أنّ الهداية متعلّقة بالإيمان الذي عليه الصحابة، لا بما يُبتدع بعدهم، ولا بما يُفتعل من نظريات تُنسب زيفًا إلى العقل.

فإن كان خُلقهم ناتجًا عن صدق الإيمان، وكان الإيمان مناط الهداية، فهؤلاء أولى الناس بالهُدى وإصابة الحقّ العلميّ والعمليّ، ومن رام طريقًا سواهم فقد أخطأ قصد السبيل، وقد أخرج البخاري في خلق أفعال العباد عن أمّ المؤمنين رضي الله عنها أنّ الفرقة ما حصلت في الأمّة حتى خولف أصحاب رسول الله ﷺ، مبيّنة أنّ ما كانوا عليه هو الحقّ الخالص من الشوائب، والبيضاء التي لا يزيغ عنها إلّا هالك، وأنّ مخالفة فهمهم -الذي لا يراه الدكتور نايف حجة- بالجملة مخالفة لمراد الله ورسوله ﷺ، ومنشأ كلّ الشرور في هذه الأمّة.

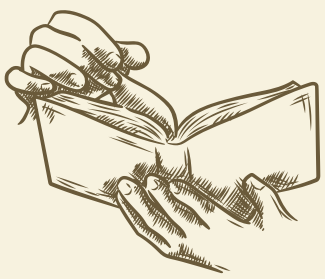

ومن الأدلّة: قوله ﷺ: "افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، قيل: من هي يا رسول الله؟ قال: من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي".

فجعل ﷺ علامة الصحّة في سائر أمور الدين أن يكون المسلم على ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، وقد أخبرنا ربّنا في كتابه أنّ لهؤلاء الصحابة تابعين يُقتدى بهم كما يُقتدى بالصحابة في قوله تعالى: {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ}، ومجموع هؤلاء هم ما يُعبّر عنه بالسّلف، وقد أطلق ربّنا الاتباع في هذه الآية وغيرها، فدّل على أنّ اتباعهم واجب في سائر المسائل والقضايا، ولا دليل على التقييد الذي يزعمه الدكتور.

وقال ﷺ: "عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء المهديين من بعدي"، وسنّة الخلفاء رضي الله عنهم معبّرة عن مجمل مذهب طبقتهم -في سائر القضايا- لذيوعها بين الناس في عصرهم، كما أنّهم أفضل الصّحابة وأعظمهم إيمانا، وفي تشديد النبي ﷺ على أهميّة اتباعهم ما يقوّي الوجه الذي ذُكر آنفا من كون عظم الإيمان يلزم عنه الاهتداء للصواب، فقد كانوا أهلا للاتباع بنص رسول الله ﷺ في سائر القضايا، العلمية والعملية والأخلاقية وغيرها، لعظم إيمانهم الذي كان يقودهم إلى الحقّ.
ويتجلّى هذا المعنى بما وُفّق إليه الصدّيق رضي الله عنه، وهو الذي قال فيه ﷺ فيما روي عنه: "لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان أهل الأرض لرجح بهم"، يوم الرّدة. حيث هداه الله إلى قولٍ حُفظت به بيضة الإسلام، وكان هذا له لكونه أعظم الصحابة إيمانًا.

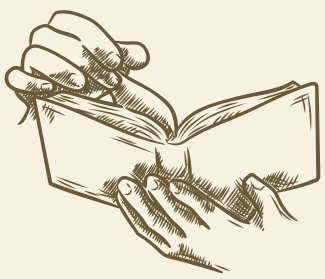

وممّا يدل على وجوب اتّباع الصحابة رضي الله عنهم، والقطع بكون ما كانوا عليه هو الحقّ مطلقا، وتحريم وذمّ مخالفتهم في سائر القضايا، ما ثبت عن ابن مسعود رضي الله عنه من قوله: "إنّ الله نظَرَ في قلوبِ العِبادِ، فوجَدَ قلبَ محمّدٍ صلّى اللهُ عليه وسلّمَ خيرَ قلوبِ العِبادِ، فاصطَفاه لنفْسِه، فابْتعثَه بِرسالتِه، ثُمّ نظَرَ في قلوبِ العِبادِ بعدَ قلبِ محمّدٍ، فوجَدَ قلوبَ أصحابِه خيرَ قلوبِ العِبادِ، فجعَلَهم وُزَراءَ نبيِّه، يُقاتِلونَ على دينِه، فما رَأى المُسلمونَ حَسنًا، فهو عندَ اللهِ حَسنٌ، وما رأَوا سيِّئًا، فهو عندَ اللهِ سيِّئٌ." وللأثر حكم الرّفع إلى رسول الله ﷺ، لأنّ ما حكاه ابن مسعود رضي الله عنه غيبيّ، فلا يُتصوّر أنّه عرفه إلى من طريق رسول الله ﷺ. وفي الأثر إطلاق الخيريّة على قلب محمد ﷺ، ثمّ قلوب أصحابه رضي الله عنهم، وممّا يؤكّد هذا الإطلاق دون تقييد ما قاله ابن مسعود رضي الله عنه من كون ما رآه الصحابة حسنا فهو الحسن، وما رأوه سيئا فهو عند الله سيّء.

ومن الأدلة الأثريّة ما ثبت عن عبدالرحمن السّلمي من قوله: "حَدَّثَنَا مَنْ كَانَ يُقْرِئُنَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْتَرِئُونَ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَ آيَاتٍ، فَلَا يَأْخُذُونَ فِي الْعَشْرِ الْأُخْرَى حَتَّى يَعْلَمُوا مَا فِي هَذِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ." وفي هذا تصريح بأنّهم أهل للاقتداء بالعلم والعمل معاً، وتصريح بتقديم فهمهم لكتاب الله على فهم غيرهم. وأمّا ما قد يُظنّ أنّه خلاف بينهم في تفسير بعض الآيات فليس بناقضٍ للأثر، لأنّ الكلام في مجمل فهمهم، وليس في الأثر أنّ كلّ واحد منهم عرض كلّ آية على رسول الله ﷺ، كما أنّ عامة الخلاف بينهم خلاف تنوّع لا تضادّ، يمكن الجمع بينه دون تعارض، فلا يمتنع أنّه كلّه من عند رسول الله ﷺ، أخذ في مواقف مختلفة.

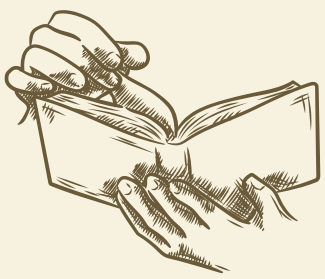

بل إن تأويل الخيرية إلى محض الأخلاق، وجعلها منزوية عن العلم والعقل والدين، غفلةٌ عن أن كمال الخُلق هو فرعٌ عن كمال التزكية، وقد قال سبحانه:
{كما أرسلنا فيكم رسولًا منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلّمكم الكتاب والحكمة}، فالتزكية، وهي منبع الخلق، لا تفصل عن العلم، بل تأتي به، وتُثمره، وتُغذّيه، فالصحابة الذين زكّاهم الله ببعثة نبيه، وعلّمهم الكتاب والحكمة، هم أعلم الناس وأقومهم وأهداهم وأخلقهم، فمن ذا الذي يزعم أنه أهدى منهم، أو أن منطقه أصفى من بصيرتهم؟

فليت شعري، أيُّ مسلك أهدى من مسلك من زكّاهم الله بوحيه، ورضي عنهم في كتابه، وجعل اتباعهم شرط الهداية لعباده وعلامتَه.

ومن الأدلّة: ما جاء عن عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال : "من كان مستنا ; فليستن بمن قد مات فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - كانوا أفضل هذه الأمة ، أبرها قلوبا وأعمقها علما ، وأقلها تكلفا اختارهم الله لصحبة نبيه ، ولإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضلهم ، واتبعوهم على آثارهم ، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم وسيرهم ، فإنهم كانوا على الهدي المستقيم".

فهذا تصريح من ابن مسعود رضي الله عنه بكونهم مع علوّ كعبهم في التزكية والأخلاق، أعمق هذه الأمّة علما، فهل لابن مسعود رضي الله عنه أن يزعم هذا الزّعم كذبا أو ظنّا من عند نفسه وهو من جملة أحسن الناس شهادة وأفضلهم أخلاقا وأعظمهم زكاءً باعتراف الدكتور ..؟

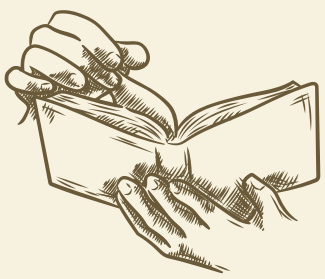

الفصل الثّاني :

[خلطٌ وخبط!]

ومما قاله الدكتور -هداه الله- ما يُروى بالاستغراب، إذ زعم أن الصحابي إذا فسر آيةً من القرآن، فإن هذا التفسير لا يُعد حجةً إذا كان الحدث الذي استُنبطت منه الدلالة واقعًا بعد زمن الصحابة، بدعوى أنهم لم يشهدوا هذا الحدث، فلا وجه لتفسيرهم فيه، وهذا خلطٌ خبيث.
ونصّ كلامه في بودكاست "الحرية": "أنا أعتقد، أن هذه الآية -آية تغيير الخلق-، لم تتحقق إلّا في عصرنا الحالي، ١٤٠٠ سنة لم تتحقق.. بعض الآيات لن نفهمها الآن، سنفهمها مستقبلا، مثلا السماء والطارق، أيش هي السماء والطارق؟.. لكن سيأتي يوم ونكتشف معناها، إذا ما تعرف اسكت، إذا ما فهمت الآية بالضبط خلها ولا تفسر الآيات بالظنون"!

علما أنّ عددا من الصّحابة رضي الله عنهم، والتابعين رحمهم الله، فسّروا هذه الآيات، بل ليس في كتاب الله آية لم يتعرّضوا لتفسيرها!

أما الخلط: فبين مقامَين لا يصح الجمع بينهما ولا الخلط فيهما، وهما مقام البيان القرآني لمعنى الآية من جهة مراد الله الأصلي، ومقام التوسعة والاستنباط لدلالات الآية على وقائع لاحقة زمنًا وسياقًا.

فالأول مقام التفسير التأسيسي، وهو الذي اعتُبر فيه تفسير الصحابة حجةً، لما شُهد لهم به من صفاء الفهم، وسلامة اللغة، والتلقي المباشر، وعهد التنزيل، وقرائن السياق، وهو تفسير لا يزاحمهم فيه غيرهم، ولا يُعدل عن فهمهم إلى غيره إلا بانحراف في المنهج، أو ضعف في الأصول.

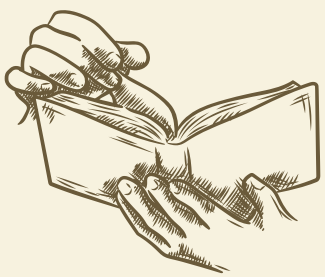

وأما الثاني، وهو باب التدبّر والاستنباط، فبابه مفتوح لكل من رزقه الله فقهًا في الدين، وبصرًا بالمقاصد، وسعةً في العقل والبيان، فإن القرآن لا تنقضي عجائبه، ولا تنحصر وجوه دلالاته، وكلما تجددت الوقائع، ظهرت للآية وجوه جديدة من الإشارات والفوائد.

فكم من آيةٍ نزلت في واقعة مخصوصة، فاستُنبط منها في كل عصرٍ عشرات من التطبيقات والفوائد. أليس الله يقول: {كتابٌ أنزلناه إليك مباركٌ ليدَّبروا آياته}؟ فمن بركة القرآن أن دلالاته لا تُحبس في عصر، ولا تُقصر على أوائل الفهم.

ومن ذلك أن يقرأ أحد أهل العصر قوله تعالى:
{وجعلوا لله أندادًا ليضلوا عن سبيله قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار}،
فيمرّ بواقعٍ معاصرٍ من الغلوّ في الأوطان، أو تعظيم الشعارات حتى تُجعل دينًا، فيرى في ذلك صورةً من صور اتخاذ الأنداد، لا على معنى الشرك الأكبر فحسب، بل على وجه مشابهة السلوك القلبي والعملي، وهذا من فقه التدبّر، لا من منافاة التفسير.

أو يقرأ قوله تعالى عن قوم نوح: {وقالوا لا تذرنّ آلهتكم ولا تذرنّ ودًا ولا سواعًا ولا يغوث ويعوق ونسرًا} فيعلم أنّ أصل الشرك كان من الغلو في الصالحين، فيسقطه على مشهدٍ معاصرٍ تتخذ فيه القضايا العادلة، كقضية فلسطين وغيرها، وثنًا من دون الله، فيُشرّع باسمها الباطل، وتُستباح لأجلها المحرمات، وتُنسى بها الغايات الكبرى، فتكون القضيّة شريفة في أصلها، مذمومة في استعمالها.

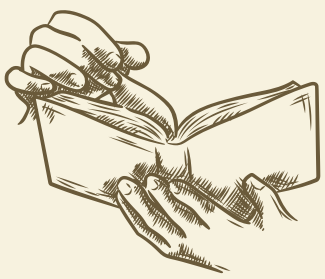

فهذا وأمثاله من التوسعة التدبّرية لا تُنكر، ولا تُعارض بكون الواقعة متأخرةً عن الصحابة، فإن الصحابي حين يفسر لا يحكي انطباعًا ولا يجتهد اجتهادًا محضًا، بل يُخبر بما عنده من العلم المباشر عن سبب النزول، ووجه المعنى، ونمط الخطاب، وهو بذلك أحق الناس بالاتباع، وأولاهم بتحرير دلالة النص.

ولا يُقال بعد ذلك إنّ الخلاف في اصطلاح، فنحن نسميه استنباطًا، ويسميه الدكتور تفسيرًا، إذ ليس هذا من خلاف الألفاظ، بل من اختلاف المناهج والمفاهيم.

فإنّ المستفيض عن الصحابة رضي الله عنهم، والمروي عنهم بالأسانيد الصحيحة، أنّهم كانوا يتحرّزون غاية التحرّز في تفسير كلام الله عز وجل، ولا يخوضون فيه بالرأي المجرد، وكانوا يرون في القول على الله بغير علم مقامًا خطيرًا، لا يليق بأهل الرسوخ واليقين والإيمان.

وقد روى أبو عبيد بسنده عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه سُئل عن معنى آية من كتاب الله، فقال: " أي أرضٍ تقلني؟ وأي سماء تظلني؟ إن قلت في كتاب الله ما لا أعلم!"
وإن كان هذا الأثر مرسلًا، فمعناه محفوظ عن عدد من الصحابة، وأقوالهم في الورع عن القول في التفسير مشهورة في كتب الأثر والتفسير.

فكيف يُقال بعد هذا الورع العظيم، والتحفّظ المرهوب، أن الصحابة لم يكونوا يفرّقون بين التفسير والتدبر، أو أنّهم أطلقوا التفسير على ما لا يشهد له السياق، ولا سبب النزول، ولا لغة الخطاب؟!

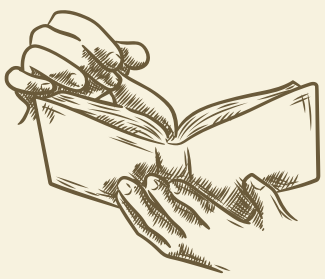

أفيُعقل أن تُخفى هذه القاعدة الجليلة على أبي بكر وعمر وابن عباس وابن مسعود وأبيّ، وهم المقرّبون شهود التنزيل، ويهتدي إليها ابن نهار؟!

وهل يُعقل أنّ الصّحابة لم يغفلوا فقط عن هذا الأصل المنهجيّ، بل غفلوا عن أصل أخلاقيّ -يزعم الدكتور أنّ الله خصّهم به بالذّكر- عميق متعلّق بالورع حينما لم يتركوا آية في كتاب الله لم يفسّروها؟!

فهو إذاً خلاف في الأصول، وفي باب التحاكم، وفي معيار حجية العلم، يُراد فيه حفظ مراتب الفهم، وتمييز التفسير المؤسّس عن التوسّع الاجتهادي، وصون مقام الصحابة عن مزالق التفكيك المعرفي الذي يلبس عباءة التجديد، ومن زاحم الصحابة في مقام البيان، فليُهيّئ جواباً عند الواحد القهّار!

وأمّا خبثُ المقالة فظاهرٌ من وجوهٍ، أوضحُها: اضطرابُها، وسوءُ مآلها، وفتحُها أبوابَ القرمطةِ واللعبِ بكلامِ الله تعالى بلا زمامٍ ولا خطام.

فهي دعوى عريضة، خاليةٌ من ضابط، لا تُحدّ بحدّ معقول، ولا تندرج تحت قاعدة محكمة.
فالدكتور لم يُبيّن، ولن يستطيع أن يُبيّن، معياراً يُفصَل به بين ما يصلح أن يكون تفسيراً حَصَرياً للآية بناءً على حوادث لاحقة، وما لا يصلح.
ولو فتح هذا الباب على مصراعيه، لوقع التفسير في الفوضى، وسُلِّطت عليه الأهواء، وتحوّل من كشف مراد الله إلى تقمّص هوى المتكلِّم.

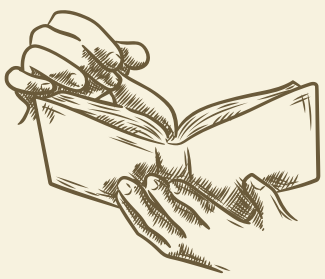

فمن الأمثلة التي ساقها الدكتور: زعمه أن معنى قوله تعالى: {فليغيّرن خلق الله} لم يتحقّق إلا في زماننا، حيث ظهرت حركات قلب الذكور إناثًا والعكس، وأنّ كل التفاسير السابقة للآية، ومنها تفسير ابن عباس رضي الله عنه بأنّه خصاء البهائم، تفسير باطل لا يصح!

فنسأل الدكتور: ما الحجة على إسقاط قول ابن عباس، وما حجّتك عليه؟ أهو وحيٌ عندك، أم قياسٌ، أم لغةٌ، أم إجماع؟ فإن لم يكن شيءٌ من ذلك، فما هو إلا تحكّمٌ فاسد، وتفلسفٌ مريض، وإسقاطٌ لما استقرّ من تعظيم السّلف والتّراث في الأمة، وعبث في كتاب الله.

ثم ما الذي يفعله الدكتور إن وقع بعد عشرين سنة نوعٌ آخر من تغيير الخلق، فقيل له: بل تفسير الآية هو هذا، لا ما ذكرته في زمانك؟! هل سيقول إن التفسير يتجدّد إلى الأبد، ويتحوّل مع كل حقبة بحسب ما يستجدّ من ظواهر، أم يُقرّ أن التفسير مقامٌ آخر غير إسقاط المفاهيم المتغيرة؟

وإذا فتح هذا الباب، فمن الذي يُفرّق بعدُ بين المحكم والمتشابه؟ وبين ما أُريد به بيان الحقيقة الثابتة، وما أُنيط بأزمان مخصوصة؟ بل كيف يُقال في حقّ كتابٍ وصفه الله بقوله: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ}، أنه لا يُفهم مراده إلا بانتظار الوقائع؟!

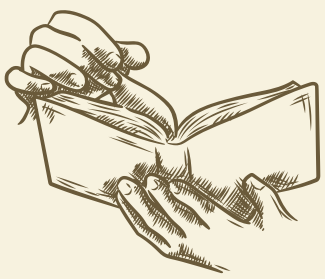

فالخطرُ هنا ليس في فهمٍ شاذٍّ لمعنى آية، بل في تقرير منهجٍ متهافت، يُنهي حجية التفسير المنضبط، ويجعل القرآن تابعًا للزمن، لا حاكمًا عليه، ويفتح الباب لكلّ مستحدَثٍ أن يدّعي أنه المصداق الأول للآية، ولو خالف لغة القرآن وسياقه وأقوال السلف فيه!

فويلٌ للناس إن صار التفسير لعبة بيد المؤدلجين، تُستخرج منه المعاني بمسبارِ الزمان وما تشتهيه الأهواء، لا بنور الإيمان، والأصول المحكمات!

ومن تمام النّصح: أن نقرّر في مقابِل هذا الانفلات، المنهجيّةَ المرضيّة التي استقرّ عليها عمل أهل العلم في تفسير كلام الله، منذ عهد النبوّة إلى يوم الناس هذا.

فمنهج السلف في التفسير مبنيّ على أصلين متينَين:
الأول: أنّ التفسير هو بيانُ مرادِ الله من كلامه، لا إسقاطُ خواطر العقول عليه.
فهو توقيعٌ عن ربّ العالمين، لا مجال فيه للتّجريب العقلي، ولا للرؤى الحداثية، ولا للذوقيّات الفكرية المتحوّلة. وقد كان الصحابة، وهم أهل الفصاحة، وأقرب الناس إلى مشاهد التنزيل.

الثاني: أنّ المفسِّر يبدأ تفسيره بما جاء في الوحي، فإن لم يجد ففي كلام الصحابة، فإن لم يجد ففي التابعين، ثم لا يُصار إلى اللغة، والقياس، والاستنباط إلا إذا سلِمت دلالات النص من معارض.
وهذه مراتب التفسير عند أهل العلم، كما قرّرها ابن تيمية وغيره من أئمة الدين.
فهذا هو التفسير، لا ما يتوهّمه الدكتور.

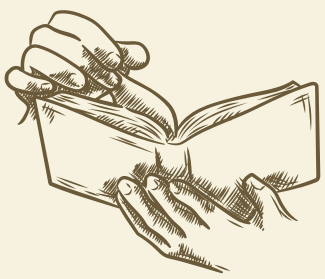

فإنّ هذا -لو فُتح- لانتهى إلى تحويل الوحي إلى مرآةٍ للهُوية، تُبصم على كل شيء وتُحتمل كل شيء، وهذا من أعظم الفساد.

فإذا سُمّي هذا منهجًا، فما بقي لكتاب الله من حاكمية، ولا بقي لتفسير السلف من حرمة بعدما أجمعت الأمّة -كما تقدّم بيانه- على حرمته ودخوله في مراتب الاستدلال، بل أمسى التفسير ضربًا من التمرّد على الثوابت، يُفرَّغ فيه القرآن من داخله، ثم يُعاد ملؤه بمقولات زمنية زائلة، تُقرأ لا بوصفها بيانًا عن ربّ العالمين، بل تعبيرًا عن قلق القارئ وظنونه.

وأعجبُ ما في هذا المنهج المنفلت، أنه يزعم تعظيم المعنى القرآني، لكنه في الحقيقة يسلبه معناه، إذ يجعل كل معنى محتملًا، وكل نصٍّ عائمًا، فلا حقّ مقطوع، ولا باطل مرفوض، ويجعل القارئ معصومًا، والمفسِّرين الأولين مخطئين، فينقلب مسار التفسير رأسًا على عقب، ويكون التعظيم الظاهر حيلةً لنسف السلطة العلميّة للقرون الفاضلة!

وبهذا يتبيّن أنّ المنهج الحق هو الذي يتعامل مع القرآن باعتباره كلامًا من ربٍّ حكيم، لا فضاءً للعرض البشري.

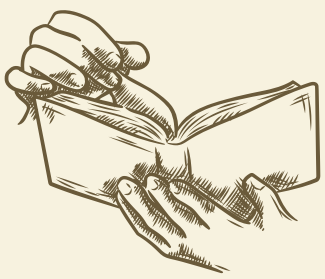

وكيف يصنع الدكتور -وفّقه الله للرجوع إلى الحقّ- بما ثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ أنّه قال: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحقّ"؟
فهذا النصّ الشريف من جهة اللفظ مطلق في الزمان، عام في المضمون، لا مُخصِّص له ولا مقيِّد، فيبقى على إطلاقه وعمومه، ويدخل تحته كلّ باب من أبواب الدين، ومنها فهم الوحي وتفسير آياته.

وإذا ثبت أنّ من هذه الأمّة -في كل عصر- طائفةً ظاهرةً على الحق، لزم أن يكون من الحقّ الذي يظهرون به: فهم معاني الكتاب العزيز والوقوف على مراد الله منه، وإلا لزم أن تُحجب دلالات بعض الآيات عن جميع الأمّة في أزمانٍ مخصوصة حتى تقع حوادث معينة، وهذا باطل، إذ هو تعطيل لوظيفة الوحي عن الهداية في بعض أزمنته، وتنقّصٌ بوعد الله أن يكون هذا الكتاب {هُدًى لِلنَّاسِ}، و{بِيَانًا لِلنَّاسِ}، و{هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ}.

بل إنّ هذا الوعد النبويّ الصريح يثبت أصلًا من أصول أهل السنّة، وهو دوام طائفةٍ من الأمّة معتصمةٍ بالهُدى، قائمةٍ مقامَ الحُجّة، تُظهر الحقّ وتردّ الباطل، ولا يجوز في حكم العقل والشرع أن تكون الأمّة كلّها -زمنًا من الأزمان- عمياء عن بعض دلالات الوحي، منتظرةً من يفتح لها مغاليقه بعد قرون، بزعم وقوع حوادث زمانية تُجلّي ما خفيَ على الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

فهذا المسلك -من جهة الأصول- مردود، يُفضي إلى القول بأنّ الوحي لا يُهدي إلا بشرط وقوع الوقائع، وأنّ دلالته لا تكفي لذاتها، بل لا تُفهم معانيه إلا إذا صادفها الناس بعد دهور. ومن أبصر هذا، علم أنّ الحقّ الذي تواطأت عليه قرون الأمة المفضّلة أولى بالاتباع من أوهام المتأخرين وغرور المتفلسفين.

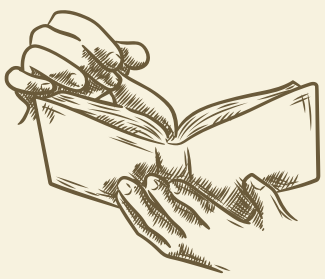

الفصل الثالث:

[كنسُ رجلِ القشّ.]

يقول الدكتور في لقاء له، محاولاً نقض حجية فهم السلف مطلقًا:
"القرآن دائمًا يربط الحق بالحجة والبرهان، ولم يربطه بجيل زماني أو مكاني ولا هم يحزنون، التعلّق الزماني تعلّق المشركين."

قلت: هذا الكلام -وإن صيغ بلهجة الواثق- فإنّ تحته مغالطة رجل القش، إذ يفترض ابتداءً أن أقوال السلف وفهومهم خارجة عن حدّ الحجة والبرهان، ثم يشيّد على هذا التوهم أن اتباعهم ضربٌ من التعلق الزماني، بل يُلحقه بمسلك المشركين الذين قالوا: {إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ}!

وهذا خلطٌ لا يليق بمن شمّ شيئًا من أصول النظر، ولا بمن يزعم العناية بالمنطق -كما هو حال الدكتور-، إذ لم يقل أحد من أئمة السُّنّة إنّ الحقّ يُعلّق بالمكان أو الزمان من حيث هو كذلك، وإنما قالوا -وهو المنقول عن الأئمة كافة-: إنّ جيل الصحابة والتابعين وتابعيهم، أهدى الناس سبلًا إلى مراد الله، وأحفظهم لدلالات الوحي، وأقربهم عهدًا بتنزيله، وأبعدهم عن التكلف في فهمه. فكانت قراءتهم له وبيانهم لمعانيه داخلة في جنس البرهان الذي يُطلب، لا خارجة عنه.

بل إنّ جعلهم خارج دائرة البرهان، أو مساواتهم بمن بعدهم دون قرينة، هو إخلال بمقام القرون الثلاثة التي أثنى عليها الشرع، واستخفاف بشهادة الله لهم كما سبق بيانه.

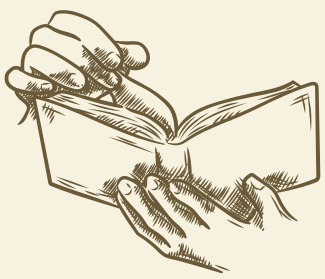

وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: "اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكرٍ وعمر"، فأين يُصرف هذا الأمر؟ أفيه إلزام باتباع البرهان، أم اتباع زمن؟! بل هو إلزام باتباع من كان قوله أقرب للحق وأرسخ في الفهم، وهذا هو مناط الاحتجاج.

فمن زعم أن متابعة السلف ليست من جنس الاستدلال، فقد خالف العقل والنقل، وخبط في حقل الأصول خبط عشواء، لا يميز بين الاحتجاج، والتقليد، وبين الحجة، والمقام.

وقد زاغ الدكتور -أصلحه الله- لمّا احتجّ لمقالته هذه بقصة إبراهيم عليه السلام حيث أخذ منها ما شاء، وترك ما لا يخدم قضيّته، فالذمّ في الآيات متوجهّ لمتابعة السّالفين في باطل، وليس متوجّها لمطلق المتابعة والتّقليد.
فقد دعا الخليل عليه السلام ربّه أن يجعله للمتّقين إماما، والإمام إنما سميّ إماما لأنّه يؤتمّ به، فأيّ تعارضٍ يورده الدكتور بين الاتباع والحق، وخليلُ الرحمنِ جَعَلَ الاتباع غاية من غايات الإصلاح؟!

وثبت عن رسول الله ﷺ أنّه قال: "إِنَّ اللَّهَ لا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، ولَكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حتّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بغيرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وأَضَلُّوا."، ومفهومه، أنّه لا يُذمّ من اتّخذ عالما ربّانيا إماما له يتابعه على ما يقوله له، ولكن يُذمّ من يتّخذ إمامًا فاسدا، فليس في مطلق الاتباع مذمّة، بل فلاح وأمان إذا كان المُتّبع صالحا.

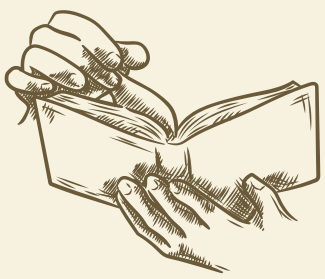

وهذا موافق لقوله تعالى: {فبهداهم اقتده}، وقوله في دعاء إبراهيم عليه السلام: {واجعلنا للمتقين إماما}.

قال مجاهد في تفسيرها: "نأتمّ بهم، ونقتدي بهم، حتى يأتمّ بنا ويقتدي بنا من بعدنا"، فبيّن أن الإمامة في الدين لا تُنال إلا بالاقتداء، وأنه لا يُؤتمّ بمن لم يأتَم بمن قبله.
وهذا أصلٌ عظيم عند أهل السنة به يُعرف أنّ الأحقّ بالإمامة من عبّر عن الامتداد الحقيقي لمن سلف، فلم يُحدث في دين الله معنى لم يتكلموا به.
فلا يصحّ أن يُؤتَمّ بمن لم يأتَم بمن قبله. وبهذا يتبيّن أن فهم السّلف أمّ البراهين، وأعظم علامات الصّواب، وأحسن مسالك معرفة الحقّ.

وفي قوله تعالى: {وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إبراهيم حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ}، حجّة عقليّة، أنّ علامة أهل الحقّ أن يكونوا الامتداد الحقيقي للمنبع الذي يتفّق على تعظيمه والاحتكام إليه المتنازعون، وأنّ المخالف لهدي هذا السّلف هو الضّال الزّائغ.. وأن خير الخلف هو المتّبع حقيقةً لمن سلف؛ لأن أصول التوحيد وسائر مهمّات الشريعة ثابتة، والحقّ فيها واحد، والأسعد بالهداية مَنْ لم يبتدع ويغيّر في دين الله.

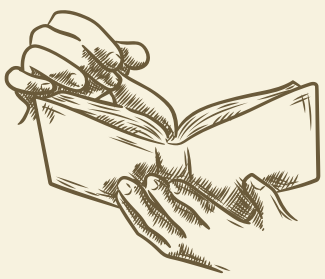

فيكون الأسعد بإصابة الحق منا نحن المسلمون: مَن وافق قوله قول السلف الذين شهدوا التنزيل وأقرّ لهم النبيّ الأمين بسلامة دينهم من الآفات والتحريف، واتّفق على أفضليّتهم سائر الطوائف المنتسبة للإسلام بالجملة.. ومن خالفهم ممن ابتدع ما لم يقولوا: ضالٌّ بعيد عن مراد الله ورسوله ﷺ.

فهذا منهجنا، منهج أهل السّنة والجماعة، أولياء الله حقّا وأتباع محمد ﷺ صدقا، أمّا منهج الدّكتور -هداه الله- شبيه بمنهج الخوارج الّذين خالفوا الصّحابة، ولم يعبؤوا برأيهم، ولم يروا في قولهم حجّية، فأحدثوا في دين الله وكان فيهم من هم قطعا أعلم بلسان العرب من الدّكتور ومن يدعوهم لمذهبه، ومن هم أضبط لأصول الاستدلال منهم.

تنبيه: وصفي لمنهجه من هذه الجهة بمنهج الخوارج هو توصيف ابن عباس رضي الله عنه لمّا احتج على الخوارج بفهم الصحابة وجعل علامة الضلال إنكار ما لم ينكره الصحابة ، وتوصيف أم المؤمنين لمنهج الخوارج بعزوها ضلالهم لترك فهم الصحابة، ولا علاقة للتوصيف برميه بالخارجية من غير هذا الوجه المتعلق بقضية المناقشة، وأعوذ بالله من أن أكون للمفترين ظهيرا. ووصفه منهج جماعة المسلمين بمنهج المشركين فوق كونه افتراء كما بيّنّا بحمد الله، أشدّ وأشنع على كلّ حال.

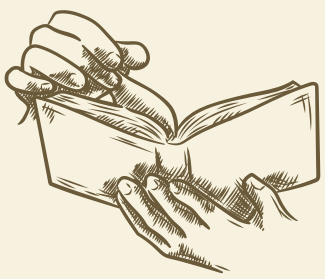

الفصل الرابع :

[تعتيم النّهار.]

يقول نايف بن نهار: "الشك مسألة مهمّة لصناعة المعرفة، الإسلام لم يمنع الشّك، الإسلام جاء وشرّع الشّك. والشّك وسيلة لليقين.. -ثمّ مثّل بتجربة الغزالي-."

قلت: هذا من التهوين في أبواب أصول الإيمان، بل هو من قلب البدايات الصحيحة نهايات، والنهايات المرضية بدايات، فإنّ الشك في الأصول ليس محطّةً تربية ولا منزلةً مشروعة، وإنما هو طور ضعف وابتلاء واضطراب، لا يُدعى إليه، ولا يُنصب مثالا يُحتذى.

وقد أثنى الله على أهل اليقين بأنهم لم يرتابوا، فقال: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا}، فجعل نفي الشك وصفًا لازمًا لأهل الإيمان، لا مرحلةً مؤقتةً في طريقهم.

وتجربة الغزالي لم تكن تأسيسًا للمنهج، وإنما قصّة رجل اشتدت عليه الوساوس حتى قال أنّه لم يكن ينفعه برهان ولا دليل، ثم نُقِذ بنور قذفه الله في قلبه، فآمن كما يؤمن العجائز. فهل يصحّ أن تُجعل هذه النكسة معيارًا؟! وهل يُجعل التخلّص من الوسوسة مشروعية للوسوسة؟!

بل الله -جلّ جلاله- سمّى الشكّ في أصول الإيمان كفرًا في مواضع من كتابه، فقال: {فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ} ثم قال: {فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ}، وقال عن الكفّار: {بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ}، فجعل الشكّ في المعاد قرين العمى، لا وسيلة للإبصار!

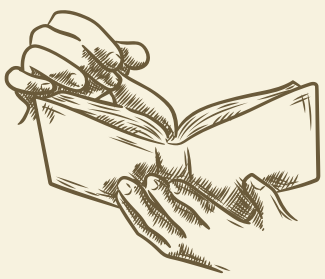

فشتّان بين مقام مَن ارتاب فسأل فنُصح ومقام من يدعو الناس إلى الارتياب، فإنّ الأول صاحب داءٍ عولج، والثاني صيدليٌّ خبيث يوزّع السموم باسم الطّب!

وقد كان ﷺ يعلّم أصحابه الاستعاذة بالله من الشّيطان إذا عرضت عليهم الشّكوك من غير طريق منهجيّ كما في حديث بدء الخلق.
فلو توقّف الدكتور عند حدّ الدعوة بالشّك لوجدنا له مخرجا، إلّا أنّه أبى إلّا أن يستشهد بتجربة الغزاليّ المَرَضيّة العبثية التي ذمّها الغزاليّ نفسه!

وقد أخطأ الدكتور -سامحه الله- من جهتين:

أولاهما: تعميم الشك، وإطلاق الدعوة إليه من غير ضابط، حتى جعله محرّكًا للمعرفة، لا نقيضًا لليقين.

وثانيتهما: إسقاطه مقام التوقيف في الدين، فإن دين الإسلام ليس فلسفةً مفتوحةً لتجارب الأفراد وتقلّبات مشاعرهم، وإنما هو نورٌ منزل، وبيانٌ محفوظ، ويقينٌ أُمرنا باتباعه.

والشكّ لا يُمدح إلا إذا كان مفضيًا إلى زوال الشبهة، لا إذا اتُّخذ أصلاً في منهج التكوين المعرفي، فإن هذا يفتح باب الريب والتذبذب والتمرد على كل أصل يُسلّم به، حتى يصبح الإنسان كالمخذول الذي {كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا}، لا يدوم له نور، ولا يثبت له قدم.

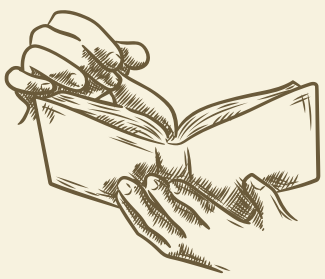

ولو سُلِّم بمقالة الدكتور، لكان أبو بكر -رضي الله عنه- ناقصَ المعرفة، لأنه قال: «إن كان قاله فقد صدق»، ولم يسأل عن برهانٍ أو تجربةٍ عقليةٍ تُثبت المعراج، بل اعتمد صدق الرسول ﷺ، وهو أوثق أدلة المؤمن، لا سيما في الأصول.

بل الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- الذين هم أئمةُ الهدى، لم يكونوا صنّاع معرفة بالشكّ، وإنما ورثة يقينٍ نُزّل من عند رب العالمين، فما دُعوا إلى نبوةٍ ولا استدلوا عليها بالشك، وإنما أُمروا بالتبليغ على بينة، كما قال تعالى:

{قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي}.

فليست البصيرة هي التردّد ولا التذبذب، وإنما هي نور الإيمان، وصفاء اليقين، وثبات القلب على الحقّ. وكلما عظم العلم بالله وبدينه، ضعف سلطان الشك، وقوي سلطان اليقين، ولذلك سمّى اللهُ القرآن «نورًا»، وسمّى الإيمان «ضياءً»، وكل ذلك من جنس البيان، لا من جنس الحيرة. بل الشّك أصل كل بدعة وفتنة وإنما هو من تقديم الشك على اليقين، والهوى على الوحي، والنظر المائل على السمع المأمور باتباعه.

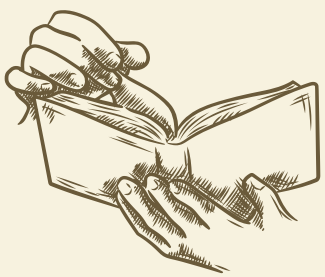

ومن دقائق الاستقراء في هذا الباب: أن الله تعالى لم يأمر في كتابه بالشكّ، لا صريحًا ولا ضمنًا، بل أمر بالتعلُّم، والتعلُّم على وزن "تفعُّل"، وهو وزنٌ يفيد التكلف وبذل الوسع في تحصيل الشيء، كالتصبّر والتحلّم، فيفهم منه أن العبد يُجهد نفسه في طلب العلم، وأن هذا الطلب وسيلة للتحصيل، لا للحيرة. فبين التعلُّم والشكّ المستجلب -الذي لا باعث له إلا النزق الذهني والاستفزاز الثقافي- بون شاسع، وإن حاول الدكتور إيهام السامعين أنهما سواء.

ولو كان الشكُّ أصلاً مأذونًا فيه على هذا النحو الذي يصوّره الدكتور، لأُمرنا أن نفتتح طلب العلم بالريب، لا بالرغبة، وأن نبدأ مع القرآن بسؤال: «أحقٌّ هو؟»، لا بـ«اهدنا الصراط المستقيم». لكن ما عُرف في السيرة أن أحدًا من الصحابة -رضي الله عنهم- تعلّم الدين من هذا المدخل، ولا وجّه إليه النبيُّ ﷺ أحدًا من الخلق، بل كلّ آية، وكلّ سنة، وكلّ أثر، يدعو إلى التصديق والاستبصار، لا إلى الشكّ والتذبذب.

ومن العجيب أن الدكتور -هداه الله- لما أعوزه الشاهد من الوحي، لجأ في هذا الموضع إلى تجربة فرديةٍ لِرجل مرضت نفسه، واضطرب ميزانه، ثم عاد إلى رشده وتوبته؛ فجعل الدكتور مرض الغزالي حجّة شرعية، وهو الذي يُكثِر في مواضع أُخَر من ذمّ الغزالي وغيره من الفقهاء، ويصفه وسائر الفقهاء بأنهم يشتغلون بكلامٍ لا أصل له في الوحي!

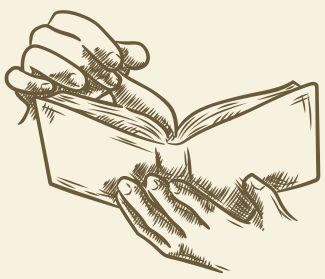

بل مثّل بنفسه بكلام الإمام الغزالي في وصفه لعقد النكاح بأنه نوع من الرقّ، وزعم أن هذا خارج عن القرآن، مع أن معنى الرق في النكاح جاء في السنة الصريحة، كما في قوله ﷺ: «استوصوا بالنساء، فإنهن عوانٍ عندكم»
أي: أسيرات، وهو أبلغ في الرقّ من لفظ الغزاليِ.

فكيف يَقبل الدكتور في موضعٍ مرض الغزالي كدليلٍ حاكمٍ على مسألة كليةٍ في أصول المنهج، ثم يرده في موضع آخر إذا وافق الهوى، أو خالف ما يريد تسويقه مع كون لكلامه أصلا في الوحي؟!

فلا ندري أهو تمريرٌ لمذهب نكرانيٍّ متستّر تحت عباءة الشكّ، أم هو جهل بمواقع الألفاظ ومعاني النصوص؟!

لكنا نعلم أن هذا النوع من التقلّب والانتقاء هو من أظهر سمات المذهب المتفلّت، الذي لا يحكمه ميزان ثابت، ولا يربطه أصل نقي، وإنما يدور مع الرغبة والرهبة، والميول النفسية، والشعارات الثقافية المعاصرة.

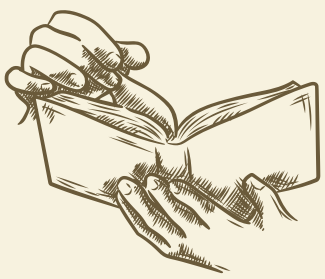

الخاتمة :

[خَوفٌ على النهارِ من الغروب.]

قد سُقنا في هذا البيان ما يكفي المنصف من الحُجّة، ويُقيم الحُزن في قلب الغيور، ويدقّ ناقوس الخطر في أذن اللبيب.
فكشفنا ما أمكن من تناقضات تلك المقالات التي أطلقها الدكتور -وفقه الله وردّه إلى الحقّ ردًّا جميلاً-، تتلون بين حين وحين:
تارةً تنحدر بمآلها إلى باطنيةٍ تُلغى فيها ظواهر الشرع، ويتحول النصّ إلى رمز غائم لا يُفهم إلا على لسان "العارفين".
وتارةً تُداري خارجيةً حديثة، ظاهرها التشكيك في أهل العلم، وباطنها تبديع للأمة بأسرها إلا من وافق رأياً مبتدعاً.
وتارةً تميل بريحها إلى إلحادٍ ناعم، يبدأ بتمجيد الشكّ واحتقار النقول، وينتهي بتحرير الإنسان من كل مرجعية سابقة عليه.

فيا دكتور نايف، يا من قدّمت نفسك في مقام الداعي والناقد والمفكر:
أنصت لنصيحة من لا يجهلك، ويخاف عليك، لا منك.
اعلم -رحمك الله- أن الذي تتكلّم فيه ليس أدبًا ولا نقدًا، ولا محض فلسفة، بل هو كلامٌ في دين الله، وتوجيهٌ لعقول الناس في أخطر ما تملك: قلوبها وموازينها التي تقف بها غدًا بين يدي الله.
وإن الرجل قد يزلّ في لسانه أو فهمه، لكن الهلكة في أن يُزيّن تلك الزلّة، ثم يدعو الناس إلى أن يسلكوا خلفه، ويُلبس الفتنة لبوس الهداية، والشبهةَ لبوس التجديد.

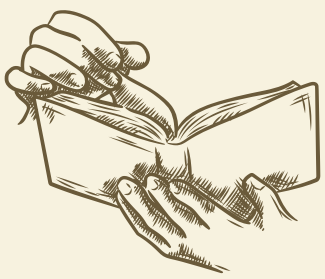

إننا لا نقول إنك تُريد ما آل إليه قولك، ولا نقطع أنك تبغي ما انكشفت مآلاته، لكننا نقولها بصدق، وخشية، وأسى:
ما نراه من آثار منهجك: أن شُبَهَك تُسلّم رقاب الشباب إلى شياطينٍ يتمنّعون من التصريح بما صرّحت به، ويتمنّون أن يُفتح لهم ما فتحته من مسارب التشكيك المقنّع والتفكيك المستتر.

فرفقًا، رعاك الله، بنفسك أوّلًا.
رفقًا بمن يتابعك، ومن يقتفي ألفاظك، ومن لم تبلُغ مداركه أن يميّز بين مقولة في "صناعة الوعي" ومهواةٍ في جحر زندقة.

أترضى لنفسك أن تقف بين يدي الله غدًا، فيُقال لك: ما بالُ أقوامٍ لمّا قصّروا عن الوحي، جعلوا الدين "قضية شكّ"، وجعلوا الجيل المبارك "حالة تاريخية"، ونسبوا إلى ربّهم دينًا لا يحترم فضل السّلف، ولا يرضى بالاتباع، ولا يُقيم أمرًا حتى يُحكم العقلُ بين الله وخلقه؟!

أترضى أن تُحشر في زمرةٍ تُجادل في الله بغير علم، ولا هدى، ولا كتاب منير؟!
أم تُحبّ أن تُبعث في ركب قوم قال الله فيهم:
{وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا}؟

بل أتخشى أن يُقال لك: {فَفَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ}؟!

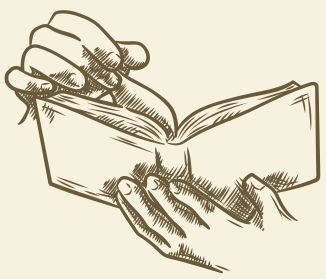

يا نايف، ما زال في العمر بقية، وما زالت أبواب التوبة مشرعة، وما زال لك أتباعٍ يسمعون. فإن كنت إنما أردت الحقّ فارجع، وإن أخطأت في فهمه فصحّح، وإن جهلتَ بعض طرائق أهله فتواضع، وإن رأيت أنّك غلوت فاستغفر، فربّك أكرم من أن يخيّب التائبين.

وإلى إخواننا المسلمين، من أبنائنا وإخواننا، ومن علّقوا بقلوبهم أنوارًا ظنوها تنير العقول وهي تحرق القلوب:
احذروا من كلِّ متكلمٍ في الوحي لم يكن للوحي خادمًا، ولا لآثار الصحابة تاليًا، ولا لأهل السنّة تابعًا.

فإنّ أعظم فتنة في الدين: من أتاك بلسانٍ معسول، وعقلٍ معقّد، ينقض المعلوم من الدين بدعوى العمق، ويزهدك في الورثة بدعوى "إعادة التأسيس"، ويُكثر من ذكر القرآن ويقلّ من تعظيم النبيّ والصحابة، فهؤلاء أئمة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها.

نسأل الله لنا وللدكتور نايف ولكم الهداية، وأن يجعل ما كتبناه حجة لنا لا علينا، وأن يرزقنا وإياكم صدق الإنصاف، وسلامة القصد، وحسن المنقلب.

والله يحكم لا معقب لحكمه، وهو خير الحاكمين.